برغم امتلاك العراق انهاراً وبحيرات واهواراً ومسطحات مائية كبيرة لم تتوفر مثيلاتها في كثير من بلدان العالم الا انه ظل يعاني من تدني إنتاج الأسماك التي تعد إحدى ثروته الوطنية المهمة،غير ان المشكلة التي ظلت تطبع مجمل الاقتصاد العراقي هي سوء التخطيط في استخدام ما حباه الله من نعم كثيرة. ويشير كثيرون من المتخصصين في الثروة السمكية بألم إلى حقيقة مهمة تتمثل بأنه لو أحسن استخدام هذه الثروة لكان العراق في طليعة الدول المنتجة للأسماك ولكان لهذه الثروة دور كبير ومهم في اقتصاده الوطني، ناهيك عن تأثيره الايجابي على تحسن صحة المواطن لما لمادة السمك من فوائد جمة معروفة واحتوائه على موائد مهمة. وكان من المؤمل بعد ٢٠٠٣ان يشهد العراق طفرة نوعية في استثمار ثرواته غير أن أسباب عدة حالت دون ذلك من بينها استشراء الفساد و الجهل والتخلف وضعف الموارد المالية المستثمرة التي أبقت الكثير من القطاعات ومن بينها الثروة السمكية مهملة ومتدنية من جميع الوجوه خاصة الإنتاجية منها، ناهيك عن ضعف البحوث والدراسات المتعلقة بأنواع الأسماك التي اشتهر بها العراق كالبني والشبوط والزبيدي.
في هذا الموضوع نسلط الضوء على ابرز ما تواجهه الثروة السمكية من عقبات تحول دون تنميتها.

أحواض تربية الأسماك في منطقة المدائن

بغداد / سها الشيخلي ..... عدسة أدهم يوسف

بعد أن أشرت تناقصاً كبيراً في أعدادها

مطلوب جهود كبيرة لتطوير الثروة السمكية و الحفاظ عليها

صيد جائر وقتل جماعي!

يقول الدكتور فؤاد هادي اختصاص (علم الاسماك): أن من ابرز عوامل تدهور الثروة السمكية الفقر والبطالة وغياب الرؤية العلمية والموضوعية في كيفية التعامل مع هذه الثروة المهمة التي كان من نتائجها عدم الحفاظ عليها من الهدر والضياع. ويضيف ان الأحوال المعاشية القاسية والصعبة أدت إلى تدني فرص العمل وبخاصة في الريف لما تعانيه الزراعة من مشاكل ومصاعب وضعف مردودها الاقتصادي ما اجبر الكثير من الأيدي العاملة بالتوجه لمهنة صيد الاسماك باستخدام وسائل الصيد غير القانونية، في محاولة لجني أرباح عالية وآنية على حساب المصلحة العامة، ما مهد الطريق لفقدان التوازن بين الصيد والمنتوج السمكي كماهياً ضعف او انعدام التشريعات القانونية في المناطق النائية لهؤلاء فرص الصيد الجائر للأسماك دون رقابة او مساءلة قانونية وبالذات في مواسم تكاثرها والحيلولة بينها وبين الوصول الى مناطق التكاثر لوضع بيوضها.

ولابد من أن أشير هنا، والحديث ما زال للدكتور هادي إلى ما سببه تجفيف الاهوار من فقدان مساحات واسعة وشديدة الأهمية في تكاثر ونمو الأسماك مضيفاً إلى أن أضرار رمي الملوثات ومخلفات المعامل والمصانع والمستشفيات في الانهر والمسطحات المائية لا تقل ضرراً عن غيرها من العوامل الأخرى، حيث تؤدي الى هلاك جماعي للأسماك وتصبح البيئة بسببها غير صالحة لمعيشة الأحياء المائية بكل أنواعها. وأضاف: لقد كانت بوابات السدود والنواظم في أوقات معينة تمثل ملاذا آمنا لأمهات الأسماك لما تتمتع به من حماية أمنية لكونها مناطق خطرة يمنع المواطن من الاقتراب منها او الصيد فيها بشكل تام ولكن حتى هذه المناطق اخترقت وبخاصة أثناء الحرب العراقية – الإيرانية و زاد الأمر سوءاً بعد سقوط النظام السابق ما جعل المياه العراقية تكاد تستنزف خزينها من أمهات الأسماك وما نتج عن ذلك من شحة في الإنتاج الذي جعل أسعارها تلتهب ويصبح تناولها وقفا على الميسورين والأغنياء، كذلك أدى إلغاء الصيد البحري وبيع أسطوله وما نتج عنه من نقص حاد في معروض الأسماك البحرية الى الضغط على الأسماك النهرية وارتفاع أسعارها للحاجة المتزايدة الى لحومها، وكان هذا القرار خطأً كبيراً.

بيع الأسطول البحري خطأ كبير خسرنا بسببه جزءاً غير قليل من هذه الثروة

وبشأن وسائل الحفاظ على الاسماك النهرية العراقية يشير الدكتور هادي الى بعض هذه الخطوات مع يقينه بان الظروف الراهنة قد لا تسمح بتطبيق الكثير منها فيقول: ان من بين هذه الإجراءات الامتناع عن الصيد في المياه الداخلية لمدة ٣-٥ سنوات كما أخذت به بعض الدول المتقدمة حين استشعرت أهمية مثل هكذا إجراء لتوفير الفرص لنمو جيل من الأمهات وتكاثرها لتعويض النقص الكبير في الخزين السمكي. وأضاف لتعذر الأخذ بهذا المبدأ في ظل معطيات سياسية واقتصادية وأمنية يمكن تقسيم العراق الى مناطق عدة على ان يطبق بها بالتتابع، كما يمكن ان يلعب رؤساء العشائر والقوى الفاعلة اجتماعيا وسياسيا دورا في الحث على التقيد واحترام بنود تطبيق قانون منع الصيد في وقت التكاثر والعمل على تطبيق قانون تحديد أنواع الشباك المسموح باستخدامها في الصيد للسماح لصغار الأسماك بالنمو والحفاظ عليها من القتل المبكر ويمكن ان تكون علاوي بيع الأسماك احد مراكز السيطرة للحد من بيع الأسماك غير المسموح بصيدها من خلال مصادرتها والدفع باتجاه الامتناع عن صيدها وكذلك منع استيراد الشباك الممنوعة (ذات الفتحات غير القانونية) ومصادرة ما يرد منها عن طريق التهريب واتلافها و التشديد على منع استخدام السموم والكهرباء والمتفجرات في الصيد وتطبيق القوانين بشدة وصرامة تجاه مستخدميها لتأثيراتها السلبية على الأسماك والأحياء المائية الأخرى وقتلها الجماعي لها وحث مسؤولي المصانع والمعامل والمنشآت الكيمياوية والنفطية والمستشفيات ونحوها على عدم رمي فضلات منشآتهم في الأنهر والمسطحات المائية، إضافة الى التسريع في تنفيذ البرامج والخطط المعدة حاليا لتطوير الاهوار لما يمكن ان تسهم في تجهيز هذه المسطحات المائية الطبيعية بصغار الأسماك العراقية بطريقة التكاثر الاصطناعي لتعويض خسائرها من ممارسات الصيادين غير النظامية ولما سببه تجفيفها من قضاء تام على خزينها من الأسماك والأحياء المائية عموما خاصة وأنها البيئة الأكثر ملائمة لنمو وتكثير الأسماك ورفد السوق المحلية بالكثير من احتياجاتها من هذه الثروة، مشدداً على العمل على نشر مفاقس التكثير الاصطناعي بالقرب من المسطحات المائية (سواء ان كانت ثابتة او متحركة) وإطلاق الفقس فيها بما يدعم الخزين السمكي والتعويض عن النقص الحاد في أمهات الأسماك المهيأة للتكثير الطبيعي جراء الصيد الظالم.

تربية الأسماك.. البدايات

يشير الدكتور البيطري كاظم الطحان إلى أن بداية تربية الأسماك في الأحواض كانت في منتصف الخمسينيات من القرن المنصرم تقريبا حيث شعر المسؤولون بضرورة الالتفات إلى الأسماك والاهتمام بها بعد ملاحظة ما كان يسجله الخط البياني لإنتاج المياه العراقية منها من إنحدار تعذر إيقافه واستعادة المبادرة بوضع حد للتجاوز على قوانين حماية الأسماك وإلزام الصيادين باحترامها من خلال التفكير بوسائل أخرى لزيادة ما ينتج من الأسماك لتلبية الطلبات المتنامية من السكان والوصول الى الحدود الوسطى من المعدلات العالمية (على الأقل) لحصة الفرد من الأسماك سنويا ودراسة سبل تنمية وتكثير هذه الثروة والحفاظ عليها فأنشئت دائرة صغيرة للأحياء المائية في الزعفرانية انحصرت مهماتها في دراسة واقع الثروة السمكية في المياه العراقية وطرائق الحفاظ عليها وسبل تطويرها ومتابعة تطبيق القوانين والتعليمات النافذة بهذا الشأن، ولانتشار ظاهرة تربية الأسماك في الأحواض في الكثير من دول العالم للتعويض عن النقص الحاد الذي كانت توفره المياه الطبيعية من خلال أقلمة أنواع منها لهذا الغرض. وأضاف: بعد أن توضح أن الأسماك العراقية المحلية تحتاج إلى عدد من السنين لتكاثرها وتناولها الأعلاف المصنعة ولبطء نموها تم التوجه إلى استيراد أمهات اسماك الكارب وتم تكثير هذه الأسماك طبيعيا في الأحواض في العراق في المراحل الأولى ولثبوت نجاح تربيتها وملائمة المياه العراقية لنموها الجيد والاقتصادي وقصر زمن الوصول بها إلى الوزن التسويقي من خلال تغذيتها اصطناعيا تم العمل على تكثيرها اصطناعيا بمساعدة الخبرات الأجنبية في البدء وتم إنشاء مفاقس لهذا الغرض في عدد من المناطق لتكون قاعدة انتشار للعديد منها وانتشرت على اثر ذلك أحواض التربية في أنحاء العراق وشرعت القوانين والتعليمات لوضع الأسس السليمة لإنشاء أحواض التربية وبما يحافظ على الأراضي الزراعية المجاورة وكان من بين شروط عدة للموافقة على منح الأرض إجازة أنشاء مزرعة سمكية عليها هو ان تكون غير مستصلحة وغير صالحة للزراعة وتتوفر لها حصة مائية وإنشاء بزل حول الأحواض للحفاظ على الأراضي المجاورة ووجود بزل عام قريب لتصريف المياه إليه وان لا يتعارض موقع الأرض مع الدوائر الخدمية والإنتاجية كالنفط والكهرباء والسكك الحديد والآثار، لكن ضعف تطبيق القوانين بمتابعة المتجاوزين ومحاسبتهم أدى إلى التجاوز كثيرا على القوانين وأنشئت مزارع غير نظامية تفتقر الى المواصفات والشروط العلمية ومن دون الحصول على إجازة إنشاء المزرعة والتربية فيها ما تسبب في فوضى وأضرار بالأراضي الزراعية وضعف في الإنتاج ولم تحقق الكثير من هذه المزارع الأهداف المناطة بها حيث سيرت بأساليب بدائية وغير علمية ما افقد العراق فرصة الحصول على ناتج سمكي كبير يتناسب مع الأضرار التي لحقت بالأراضي والأموال المستثمرة في المزارع والأيدي العاملة التي وظفت فيها.

الـــزراعـــة مـــا لـــهـــا ومـــا عـــليـــها

في منطقة المدائن كانت لنا جولة في أراض خصصت على جرف نهر دجلة كأحواض لتربية الأسماك وتحدث الينا مشتاق طالب صاحب أحد تلك الأحواض عن مشاكل تربية الأسماك وتسويقها حيث لم ينسَ طالب ان يوجه عتبه الى وزارة الزراعة لعدم مد يد العون الى مربي الأسماك عن طريق توفير الأعلاف حتى لو كانت بأسعار مدعومة حيث نشتري الطن الواحد من الأعلاف بسعر ٥٥٠ الف دينار ولا يكفي أكثر من عشرة أيام، و طالب أيضاً بإشراف الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على المفاقس وتقديم الأدوية في حالة اصابة الأسماك بأمراض وبائية تقضي عليها، مثل مرض (الكلابية) الذي من أعراضه ظهور قيح على جسم السمكة، إلا أن علاج هذا المرض غير متوفر محليا لذا نطالب الهيئة العامة للبيطرة بتوفيره مهما كان سعره، كما يطالب مشتاق هيئة تنمية الثروة السمكية بدعم المربين بالكاز لعمل المولدات.

وعن الأرباح التي تحققها تربية الأسماك وبيعها اكد ان الربح شحيح لارتفاع أجور النقل كما ان سعر كيلو السمك بالجملة هو ٤-٥ آلاف دينار، ويزداد الإقبال على شراء السمك في موسمي الربيع والشتاء.

وبشأن معاناة أصحاب حوض الأسماك خاصة في مجال توفير العلاج حدثنا مدير عام البيطرة الدكتور صلاح فاضل عباس مشيرا الى ان دائرته باشرت حديثا باستحداث وحدة أمراض الأسماك، لتشخيص الأمراض التي تصيب الاسماك وتوفير الأدوية واللقاحات لها، وان هذه الوحدة تقع ضمن مختبرات المديرية الكائن في ساحة النهضة، ودعا مربي الأسماك االى مراجعة تلك الوحدة بعد ان يتم عملها قريبا لأنها الآن طور الإنشاء.

د. صلاح فاضل عباس

وفي سؤال لـ (المدى) عن أسباب تدني الثروة السمكية، أوضح مدير عام تنمية الأسماك الدكتور عبد الحسين سلمان ان هناك أسباباً عدة لذلك من أبرزها، شحة مياه الأنهر عامة، إلا أننا نجاهد لتجاوز ذلك والنهوض بهذه الثروة باستخدام الأقفاص العائمة كونها لا تحتاج الى مياه كثيرة، كما ان مردودها الاقتصادي جيد، ونعمل على تشجيع إقامة المزارع السمكية بمنح قروض ميسرة لأصحاب المشاريع ونطلق مشروع (الاصبعيات) الى مياه الأنهار حيث يتم تربيتها في حقول خاصة في المراكز المنتشرة في الصويرة، البصرة، العمارة، نينوى.

وأشار إلى أن للهيئة خططاً لتطوير هذه الثروة بطرح الاصبعيات بأسعار مدعومة، كما نعمل على حماية المسطحات المائية من الصيد الجائر الذي يشكل إحدى التحديات لزيادة وتنمية الثروة السمكية مثل استعمال السموم والصعقات الكهربائية والصيد في المواسم الممنوعة وعادة ما تكون في اشهر الربيع.

ويؤكد الدكتور سلمان ان خطط الهيئة هي توفير الأعلاف المدعومة لمربي الأسماك، والإشراف الصحي للحد من انتشار الأمراض والأوبئة عن طريق مراكزنا المذكورة آنفاً والتي تستعد لاستقبال كل الحالات وبشكل مجاني، وندعو عن طريق جريدتكم الاخوة مربي الاسماك للاستفادة من هذه الخدمات، موضحاً ان من مشاريع الهيئة مشروع (أقلمة الاسماك العراقية) الذي بدأ العمل به قبل سنتين والذي يهدف الى تربية الاسماك عن طريق الانهر ذلك لان طبيعة الأسماك العراقية انها متوحشة، وللحد من ذلك قمنا بضخ اصبعيات سمك (الكارب) في الأنهر، وهو على ثلاثة أنواع منه (السلفر،العشبي) والأخير يعيش على الاعشاب وهو سريع النمو، لذا يعتمد في التربية والتكاثر، وعن عتب مربي الاسماك على هيئة تنمية الاسماك اكد مديرها العام ان للهيئة مركزاً ومختبراً كبيرين إلى جانب مركز أبحاث في منطقة الصويرة يضم أطباء اختصاصيين بأمراض الأسماك.

محل لبيع الاسماك

بـــعـــض فـــوائـــد الأســـمـــاك

ولابد ونحن نتكلم عن موضوع الثروة السمكية ان نتطرق الى أهميتها في حياة الإنسان وفوائدها حيث التقينا طبيب الأمراض الباطنية الدكتور أسامة عبد المجيد الذي قال:

يعد السمك من المصادر الغنية بالبروتين لذلك أقبل على تناوله مواطنو المدن الساحلية، وأثبتت الأبحاث أهمية أكل السمك خاصة في العمر ما بعد سن الأربعين، لأنه يحمي من أمراض العصر و خصوصاً الجلطات الدموية، فأقبل عليه أهل الغرب بناءً على النصائح الطبية.

ويشير الدكتور عبد المجيد الى ان الصراعات الخفية تدور بين الدول التي تمتلك أساطيل لاصطياد السمك، وذلك للمنافسة على الحصص و الكميات و الشواطئ التي تصطاد فيها أساطيل هذه الدول، و الحقيقة ان السمك أصبحت كمياته اقل من السابق، وهناك قوانين تحدد عدد الحيتان التي تصطادها أساطيل الدول، وذلك منعاً لانقراض هذا النوع بعد تقلص الثروة السمكية في العالم، بالمقارنة مع ماكان موجوداً في الأزمنة السابقة.

وعن استعمالات و فوائد السمك الطبية يؤكد الدكتور عبد المجيد ان السمك غني بالبروتينات التي تحتوي أحماضاً امينية مهمة مثل الارجنين، التريبتوفان وغيرهما، وهي مهمة للمحافظة على أنسجة الجسم و لبناء ما يحتاجه الجسم في عمليات الترميم التي تحدث كما يعد السمك مصدراً مهماً من مصادر اليود، و الفوسفور، وهذه ضرورية للأسنان و العظام و الدم، وهو مصدر مهم للكالسيوم.

كما يحتوي السمك على فيتامينات وعناصر غذائية مهمة،وتعد الدهون الموجودة بالسمك من الأنواع غير المشبعة والعالية الفائدة للجسم وتكثر نسبتها في منطقة الرأس وما تلاها وتقل النسبة كلما اتجهنا إلى الذيل، ولحم السمك غني بالأحماض والأملاح المعدنية العالية الفائدة مثل الكالسيوم والفسفور.

تمتاز اسماك المياه الحلوة باحتوائها على الدهون المسماه (أميجا – ٣) وهي دهون منشطة للقلب.

الإكثار من تناول الأسماك يساعد على تقليل نسبة الكلسترول في الدم فيجب تناول الأسماك على الأقل مرتين في الأسبوع.

لا يوجد في السمك عيب سوى نقصه لفيتامين (C) فيمكن إضافة عصير الليمون عليها ليصبح طبق السمك طبقاً غذائياً كاملاً.

أفضل أنواع السمك هي اسماك البحر، لأن اسماك الأنهار قليلة الغذاء.

بعض بنود قانون صيد الأحياء المائية وحمايتها لعام ١٩٦٥

في عام ١٩٣٨ صدر اول قانون لتنظيم الصيد البري والبحري في العراق تبعته تعديلات وقوانين جديدة،غير ان المشكلة عدم الالتزام بهذه القوانين، ومن يطلع على بعض فقرات قانون ١٩٦٥ يلمس مدى وعي المشرع بالأحياء المائية، فقد جاء في الفصل الرابع حماية الأحياء المائية مادة ٦:

يمنع منعاً باتاً ما يلي:

١- استعمال طرق الإبادة الجماعية في صيد الاحياء المائية كالسموم والمتفجرات والمواد الكيمياوية والطرق الكهربائية وغيرها.

٢- استعمال وسائل وعدد الصيد التي تضر ببيوض الاحياء المائية وصغارها التي تعين وتحدد ببيان ينشر في الجريدة الرسمية.

٣- طرح فضلات المعامل والمختبرات ومجاري المياه القذرة والمواد الكيمياوية والبترولية في المياه العامة اذا كانت هذه المواد تؤدي الى قتل الاحياء المائية.

٤- تغيير مجرى الماء بقصد الصيد.

٥- استعمال عدد تقطع مجرى الماء كليا.

مادة ٧

للوزير بناءً على توصية الدائرة المختصة ببيان ينشره في الجريدة الرسمية.

١- تعيين المواسم المحرمة

٢- تعيين المناطق المحرمة.

٣- تحديد عدد الصيد وقياساتها.

٤- تحديد الحد الأدنى لحجم الاسماك المسموح بصيدها.

٥- تعيين أماكن نصب الشباك المعدنية او انشاء سلالم للاسماك.

٦- إلزام اصحاب مضخات المياه المنصوبة على المياه العامة اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنع تسرب الأسماك الصغيرة عند سحب المياه.

٧- تستثنى من احكام هذه المادة الدائرة المختصة او الجهات العلمية المرخصة من قبلها للاغراض العلمية.

مادة ٨

على اصحاب المعامل والمختبرات والمواد الكيمياوية ومجاري البترول ومجاري المياه القذرة القريبة من المياه العامة مراجعة الدائرة المختصة لتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع تلوث المياه العامة بالمخلفات الضارة بالاحياء المائية.

مادة ٩

ينظم صيد الهواة وتأسيس نوادي الصيد بتعليمات من الوزير.

الفصل الخامس

تسويق الأحياء المادية

مادة ١٠

١ – على اصحاب وسائل الصيد والصيادين تهيئة الأحياء المائية فورا بعد صيدها ثم نقلها بشكل يوصلها الى الاسواق وهي صالحة صحيا وتجاريا وفق التعليمات الدائرة المختصة.

٢ – تتولى الدائرة المختصة تنظيم تجارة الأحياء المائية بالجملة وبالمفرد وما يتعلق بها من تأسيس مخازن تبريد ومعامل ثلج ووسائل نقل وغيرها وللدائرة المختصة حق ممارسة الاتجار بالجملة وما يتعلق بها في حالة عجز القطاع الخاص عن القيام بها وفق تعليمات الدائرة المختصة.

٣ – لا يجوز بيع الاحياء المائية بالجملة او بالمفرد إلا في أسواق او محال مستوفية للشروط الصحية والتجارية تجاز من قبل الدائرة المختصة.

٤ – لا يجوز ممارسة الاتجار بالاحياء المائية جملة او مفردا إلا بإجازة من الدائرة المختصة.

٥ – ينظم شراء وبيع الاحياء المائية على أساس الوزن.

المحررة مع مربي الاسماك في منطقة المدائن

انعدام التشريعات القانونية شجع الصيد الجائر للأسماك

ضعف تطبيق القوانين دفع لإنشاء مفاقس غير نظامية

مادة ١١

لا يجوز تصدير الاحياء المالية ومنتوجاتها واستيرادها بأي شكل وبأي غرض كان إلا بموافقة الوزير بناءً على توصية الدائرة المختصة.

مادة ١٢

على من يتولى الاتجار بالأحياء المائية جملة مسك سجلات تدون فيها الكميات المبيعة مصنفة حسب أنواعها وفقا للنموذج الذي تقرره الدائرة المختصة.

مادة ١٣

يخضع إنشاء معامل تصنيع الأحياء المائية لإجازة من الوزير بناء على توصية الدائرة المختصة.

الفصل السادس

شباك الصيد

مادة ١٤

١ – يتولى القطاع العام صناعة شباك الصيد واستيرادها ويمنح القطاع الخاص ممارسة ذلك بإجازة من الوزير على ان يلتزم بتعليمات الدائرة المختصة.

٢ – لا تباع عُدد الصيد من شباك وغيرها إلا للأشخاص المجازين للصيد.

٣ – تصادر جميع عُدد الصيد كالشباك وغيرها المخالفة لمواصفات الدائرة المختصة ويكافأ الأشخاص الذين يضبطونها او يخبرون عنها بمكافئة مالية لا تقل عن ١٥٪ من قيمتها حسب تقدير الدائرة المختصة وتودع المواد المضبوطة لدى الدائرة لإعادة تصديرها أو إتلافها أو التصرف بها وفق ما تتطلبه المصلحة العامة.

مادة ١٥

يخضع استيراد عُدد الصيد ولوازمها ومحركاتها لإجازة من الوزير.